

تحول مثير في المسار القضائي لمساجين نظام بوتفليقة

أدت بها لويـزة حنون، بعد خروجها من السجن حول ظروف وملابسات ما وصف في وقت سابق من طرف القيادة العسكرية بـ"المؤامرة"، و"العصاة".
والمحت حنون إلى "تصفية حسابات سياسية وفتت وراء سجنهم"، ووجهت اتهامها صريحا إلى قائد أركان الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح بـ"تحريض حركة الحراك الشعبي للتخلص من خصومه السياسيين رغم أنه كان يقدم لهم خدمات كبيرة، بما فيها تعبئة الجيش لدعم الولاية الرئاسية الخامسة لبوتفليقة التي فجرت الشارع الجزائري في فبراير 2019".

وأوضحت أن "شقيق ومستشار رئيس الجمهورية السابق، كان بصدد التشاور مع الشخصيات البارزة للخروج من المازق السياسي الذي فرضه الحراك الشعبي، ولذلك اتصل بقائد جهاز الاستخبارات السابق، ورئيس الجمهورية الأسبق اليامين زروال، من أجل بلورة خارطة طريق، وافقت عليها جزئيا لما دعاها للحضور إلى الاجتماع الذي انعقد في إحدى إقامات الدولة بالعاصمة".

أما المحامي ميلود إبراهيمي، فقد عبر في تصريحه عن "ارتياحه العميق والكبير، لقبول هيئة المحكمة لقرار الطعن بالنقض"، وأبدى توقعا "بنهاية سعيدة للملف وبدء محايد للقضاء الجزائري"، وهو ما يوحي إلى تعويل فريق الدفاع على تبرئة موكلتهم من التهمة التي وجهت لهم.

ويلج المسار القضائي لكبار رموز النظام السابق إلى مصالحة محتملة بين أركان السلطة بعد شهرين من ضغط الشارع واستعدادها للمبادرة السياسية والميدانية، خاصة مع التطورات التي فرضتها جائحة كورونا على الاحتجاجات السياسية في البلاد.

وهو ما يعزز شكوك المعارضة في الخلفيات الحقيقية لما بدأ أنه إصلاح سياسي ومعاقبة المتسببين في الأزمة التي تعيشها البلاد، والذي اعتبرته حسب ما جاء في تصريحات رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، "مجرد صراع بين العصب وتجديد للنظام".

اندماج الجبهة الأمازيغية مع حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي يقوي مشاركتها السياسية

حزبها الناشط الراحل أحمد دغرني، معللة ذلك بأن القانون يحظر إنشاء أحزاب ذات خلفية عرقية أو طائفية.

وأكد رشيد لزرقي، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، في تصريح لـ"العرب"، أن "الدستور المغربي يمنع تأسيس أحزاب سياسية ترتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي. واتجاه اندماج جبهة العمل السياسي الأمازيغي في التجمع الوطني للأحرار هو رسالة سياسية وقيمية من الحزب باحتضانه للفعاليات الأمازيغية على اعتبار أصول رئيسه الحالي عزيز أخنوش واهتمامه بالقضايا التي تهم الفعاليات الحقوقية والثقافية للأمازيغ".



رشيد لزرقي
التجمع الوطني للأحرار
أعلن إشارة كونه
حاضنة سياسية للأمازيغ

وفي هذا الإطار، اعتبر محمد أوجار، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، أن تنظيمه السياسي "حزب أمازيغي كبير" و"سييف" التاريخ مواقف الحزب من الأمازيغية لأن الحزب كان مساندا دائما لها، وركزت الكلمة الافتتاحية لكل من عزيز أخنوش ومحبي الدين حجاج على أهمية هذه الخطوة التاريخية التي من شأنها تمكين نشاط الحركة الأمازيغية المعنيين من اللوج للعمل السياسي المؤسساتي والمباشر، بما يخدم مجمل القضايا الوطنية وعلى رأسها القضية الأمازيغية في شموليتها، والتي لطالما ركز عليها الجانبان طيلة مسار الحوار.

صابر بليدي

الجزائر - قبلت المحكمة العليا في الجزائر طلب النقض في الأحكام الصادرة سابقا في حق أكبر رموز النظام السابق، وهو ما يمهد لإعادة محاكمة تحمل دلالات سياسية عن إمكانية تصالح بين أركان السلطة، خاصة وأن المعنيين مثلوا أمام القضاء العسكري رغم طبيعتهم المدنية أو تقاعدهم من المؤسسة العسكرية.

وأفاد المحامي ميلود إبراهيمي بأن الغرفة الجنائية في المحكمة العليا أصدرت قرارا بقبول الطعن في النقض الذي تقدم به فريق الدفاع في حق كل من سعيد بوتفليقة، شقيق ومستشار الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، وقائدي جهاز الاستخبارات السابقين الجزائريين محمد مدين (توفيق) وعثمان طرطاق (بشير)، فضلا عن زعيمة حزب العمال اليساري لويـزة حنون.

ولفت المتحدث في تصريح للصحافيين الأربعاء، إلى أن "المحاكمة ستكون خلال أسبوعين أو شهر على أقصى تقدير أمام تشكيلة جديدة من قضاة المحكمة"، وهو ما سيفتح جولة جديدة من السجال السياسي في البلاد، خاصة أمام إمكانية إطلاق سراحهم أو تخفيف العقوبات عليهم.

وكان القضاء العسكري بمدينة البلدة قد قرر حبس الرباعي المذكور في شهر يونيو 2019، وإحالتهم على المحاكمة على شهر سبتمبر الموالي، أين صدرت في حقهم عقوبة 15 عاما سجنا نافذا، و20 عاما في حق كل من وزير الدفاع الأسبق حقيبة التسعينات الجنرال خالد نزار، المتواجد حاليا في إسبانيا، ورفيقيه الصيدي فريد بن حمدين، الفار بدوره في فرنسا، وذلك بعدما وجهت لهم تهمة التآمر على قيادة المؤسسة العسكرية وعلى الدولة.

وفيما بدأ بعدها إطلاق سراح زعيمة حزب العمال المعارضة لويـزة حنون خلال جلسة الاستئناف، ظل الجدال القضائي والقانوني قائما حول محاكمة رجل مدني أو متقاعد من الجيش من طرف القضاء العسكري وليس مدني، وذلك في إشارة إلى سعيد بوتفليقة ومحمد مدين (توفيق)، لاسيما بعد التصريحات التي

محمد مامون العليوي

الرباط - يفتح اندماج جبهة العمل السياسي الأمازيغي في حزب التجمع الوطني للأحرار في المغرب الباب على مصراعيه أمام هذه الجبهة للشراكة السياسية الفعالة وذلك بعد أن كانت متخفية على نفسها لأكثر من 40 سنة خارج الأحزاب ومؤسسات الدولة والتي تحظر تأسيس أحزاب سياسية ذات خلفية عرقية.

واعتبر عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار أن التحاق جبهة العمل السياسي الأمازيغي بجزءه ليس صدفة بل عن قناعة نظرا لجسدى العمل من داخل المؤسسات، مؤكدا أن "النهوض بالقضية الأمازيغية مسؤولية الأحزاب؛ وهو ما يعتبره حزبه من أولوياته، لكونها إرثا مشتركا وله رصيد مهم من القضية الأمازيغية أهمه دفاعه عن دسترة الأمازيغية في دستور 2011".

ومن جهته، أكد محيي الدين حجاج، المنسق الوطني لجبهة العمل السياسي الأمازيغي، أن الحركة الأمازيغية كانت دائما تمارس العمل السياسي، ولكنها لم تمارس العمل الحزبي، لأنها قاطعت العمل داخل المؤسسات، مبرزا أنه كان "يرفض الاستغلال داخل مؤسسات لا تعترف بالأمازيغية قبل الدستور".

وتنص المادة الرابعة من قانون الأحزاب بالمغرب على "يعتبر باطلا كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو بصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان". وسبق للسلطات المغربية أن منعت، في العام 2008، إنشاء الحزب الديمقراطي الأمازيغي، الذي أسسه

هل يعجل الصراع الداخلي في حركة النهضة التونسية بنهايتها

القيادي السابق عبدالحميد الجلاصي: الحركة انتهت سياسيا



النهضة تعيش أهلك أيامها رغم محاولات الغنوشي إخفاء ذلك

المجلس كانت هدفا سياسيا وعليه الالتزام بالقانون وبقى رمزا للحركة، حركة النهضة اليوم يمكن أن تنقسم إلى شق سياسي وآخر دعوى والبدائل ربما تكون حزب ائتلاف الكرامة وسيف الدين مخلوف الذي قد يلحق بالشق السياسي للغنوشي".

ويتواصل صراع النهضتين بين شق مقرب من راشد الغنوشي يضم قيادات وازنة على غرار صهره رفيق عبدالسلام وعبدالكريم الهاروني، رئيس مجلس الشورى داخل الحركة، وآخر يضم قيادات غاضبة على غرار وزير الصحة السابق عبداللطيف المكي وسفير دبلو وغيرهما. ويتبنى مراقبون ما ذهب إليه ابن حركة النهضة (الجلاصي) والتصريح بـ"وفاة" الحركة سياسيا.

وقال المحلل السياسي عبدالعزيز القطي في تصريح لـ"العرب" "النهضة انتهت بنسخها القديمة أي نسخة الغنوشي (جيل الصقور) هذا الجيل الذي تصدع وخرج عن صمته وعادته بالظهور الإعلامي وهي الآن تتجرع مر ما حصل لحركة نداء تونس بعدما ضربت الشقوق والانقسامات الحزب".

وأضاف القطي "إذا ما دخلت في النهضة الفوضى والاستقالات فهذا يعني أنها انتهت، بل أصبحت الملكية الخاصة للغنوشي وعائلته باعتباره يملك كل المفاتيح وخاصة الأمور المالية". وضربت الحركة موجة من الاستقالات المتتالية، حيث استقال لطفى زيتون، الوزير والمستشار السياسي السابق لراشد الغنوشي وخرج عن صمته بعد ذلك

وتؤكد هذه التصريحات ما يحاول رئيس الحركة راشد الغنوشي إخفاؤه وهو أن النهضة تعيش أهلك فترات وأنها الصراعات داخلها بلغت ذروتها وتبني بانقسامات كبيرة داخلها ستعصف بوحدتها وأن قيادات كبرى ستسحب منها بسبب مضي الغنوشي في موافقه وعدم تراجعه ولو قيد أنملة عن التمديد له في رئاسة الحزب.

وتراهن قيادات بعينها على الممارسة الديمقراطية المزعومة داخل الحركة وإرساء مبدأ التداول السلمي على القيادة بضح دماء جديدة صلب المناصب العليا للحزب، وفسح المجال لقيادات تنظر فرصتها لتقلد منصب القيادة، لكن تمسك الغنوشي بالرئاسة لأكثر من ربع قرن يضرب بانتظارات هؤلاء عرض الحائط.

وأفاد النائب السابق عن حركة النهضة في البرلمان حسين الجياوي "أن الحركة تمر بإشكال ديمقراطي واختلاف واضح ولا بد أن تتوحد"، موضحا "تأمل ألا تنقسم الحركة ونتمنى أن تكون الفترة القادمة أكثر صلابة وموضوعية". وأضاف الجياوي في تصريح لـ"العرب"، "النهضة الآن تيار له مظلوه ولا تقتصر على الغنوشي أو الجلاصي بل لها قواعدا الشعبية، الانقسامات موجودة وفيها الشورى الذي يؤمن بالتعبير وآخر سياسي.. لقد طغى الجانب السياسي على الجانب الفكري الذي تقلص وهذا يؤدي إلى ضيابة الرؤية للقواعد والشباب في الحركة". وأكد أن "المسار لا بد أن يصحح والغنوشي رغم أنه رئيس الحركة فقيادته

وقال القيادي السابق في حركة النهضة الإسلامية عبدالحميد الجلاصي إن الحركة انتهت سياسيا.

وأضاف الجلاصي في حوار مع صحيفة محلية خاصة أن "النهضة الآن أمام منحرج خطير ولكن إمكانية التدارك ممكنة رغم كل الخسائر الحاصلة (..) والمفتاح بيد (الاستاذ) راشد الغنوشي" على حد تعبيره.

وقال القيادي السابق في حركة النهضة الإسلامية عبدالحميد الجلاصي إن الحركة انتهت سياسيا.

وأضاف الجلاصي في حوار مع صحيفة محلية خاصة أن "النهضة الآن أمام منحرج خطير ولكن إمكانية التدارك ممكنة رغم كل الخسائر الحاصلة (..) والمفتاح بيد (الاستاذ) راشد الغنوشي" على حد تعبيره.



وقال القيادي السابق في حركة النهضة الإسلامية عبدالحميد الجلاصي إن الحركة انتهت سياسيا.

صعود متواصل للدستوري الحر مقابل تراجع حركة النهضة شعبيا

الحزب، ما جعل الحركة تشهد انقسامات حادة.

ويرى هؤلاء أن موسى نجحت في استمالة الناس بفضل خطابها شديد اللهجة حيال السياسات التي توختها بلادها في أعقاب ثورة 14 يناير 2011 وما انبثق عنها من دستور وغيره من المؤسسات التي عجزت عن معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية الحارقة.

ولكن ذلك لا يحجب وجود انتقادات لاذعة لموسى وحزبها بشأن المبادئ والقيم التي يدافعان عنها على غرار مسألة الحريات والتشكيك في الديمقراطية، علاوة عن قيم الدائنة حيث عارض الحزب في وقت سابق تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة في الميراث.

كما تحذر أوساط قريبة من موسى على غرار قيادات كانت في الصف الأمامي في حزب نداء تونس الفائز في انتخابات 2014 بقيادة الدستوري الحر من مهاجمة موسى لما يُعرف بأحزاب العائلة الوسطية، والتي يمكن أن تحالف مع موسى في مواجهة النهضة.

الوقت الذي تقود فيه موسى جهودا ضد الإسلام السياسي ومثليه في البلاد حيث يعنصم أنصار الدستوري الحر أمام مقر فرع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين منذ أيام.

وتقول موسى إن حزبها بات مخولا أكثر من أي وقت مضى لمواجهة حركة النهضة الإسلامية، وذلك بالرغم من المساعي لإرساء هدنة سياسية من خلال إقامة حوار وطني في تونس.

وبالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، فقد بقي قيس سعيد الذي مثلت مسالة انتخابه مفاجأة في 2019 يغرد وحيدا حيث عبر أكثر من 55 في المئة من المستجوبين عن نيتهم التصويت لفاذته في حال أقيمت انتخابات رئاسية في هذا الظرف، بينما حلت موسى في المرتبة الثانية بنسبة 5.5 في المئة.

وتونس - يواصل حزب الدستوري الحر في تونس الصعود دون توقف في استطلاعات الرأي وذلك في وقت يحتدم فيه الاستقطاب الخائفي بين هذا الحزب وبين حركة النهضة الإسلامية التي تراجمت شعبيا حسب ذات استطلاعات الرأي وسط أزمات داخلية وأخرى خارجية.

ونشرت شركة "سيغما كونساي" الخاصة بالإشراك مع صحيفة "المغرب المحلية" والخاصة استطلاعاً جديداً يُظهر تفوق حزب الدستوري الحر الذي ترأسه عبير موسى على بقية منافسيه في نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية بنسبة 35.4 في المئة، في حين جاءت النهضة ثانية بـ17 في المئة في تراجع ملحوظ عن بقية الاستطلاعات يرجعه مراقبون إلى الخلافات التي تهب الحزب داخليا ومعارك الاستنزاف التي يخوضها ضد منافسيه بدءاً من الدستور والوصول إلى الرئيس قيس سعيد.

ونجح حزب الدستوري الحر، حسب هذا الاستطلاع، في تعميق الفارق مع النهضة ما يُنذر بمعارك استقطاب فئائية محتدمة بين الطرفين وذلك في